

القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية

Algerian industrial sector since independence and means of its development: an analytical study

ناصر لبنى¹ جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج، الجزائر

Nacer Loubna, Mohamed el-Bachir el-Ibrahimi Bordj Bou Arreridj, Algeria

ملخص:

يُعتبر القطاع الصناعي من العوامل المهمة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية؛ لذا تسعى الجزائر لتطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والارتقاء بالمنتج من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي؛ حيث نهدف من خلال هذا البحث إلى التطرق إلى المراحل التي مرّ بها القطاع الصناعي في الجزائر منذ الاستقلال وتحديد سبل تطوير هذا القطاع في ظل التبعية الاقتصادية للمحروقات.

توصلنا من خلال البحث إلى أن المراحل التي مرّ بها القطاع الصناعي تقف على إستراتيجيات صناعية متتالية؛ ولكنها غير متوازنة ومتكاملة في غياب تواجد مؤسسات فاعلة في تخطيط تنفيذ هذه الإستراتيجيات الصناعية ومراقبتها.

الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية، القطاع الصناعي، الإستراتيجية الصناعية، الجزائر.

تصنيفات JEL : O25، O14، L52.

Abstract:

The industrial sector is an important factor in the economic development process. Therefore, Algeria is seeking to develop it in order to increase its contribution to GDP and to improve the product from the local to the global level ; The purpose of this research is to identify the stages of the industrial sector development in Algeria since independence and to determine the means to develop this sector given the economic dependence of hydrocarbons.

We concluded that the industrial development stages contain successive industrial strategies but are neither balanced nor integrated with the lack of effective institutions to plan and monitor the implementation of these industrial strategies.

Keywords : industrial development, industrial sector, industrial strategy, Algeria.

JEL Classification Codes: O25, O14, L52.

1. مقدمة:

أصبح الاقتصاد العالمي معولما وأضحى الاندماج فيه ضرورة؛ حيث يشهد العالم مزيدا من الانفتاح نتجت عنه تقلبات اقتصادية واجتماعية وتطور تكنولوجي سريع ومنافسة دولية شرسة. لذا عمدت الدول النامية، على اختلاف درجات تقدم اقتصادياتها، إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية والدخول في معركة تنافس حادّ بهدف تحقيق معدلات نمو إيجابية مستمرة ومستقرة.

والجزائر بوصفها دولة نفطية سعت إلى إعادة هيكلة اقتصادها تماشيا مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية. فقد اتبعت بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية، هيمنت بها الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمال المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها؛ ولكن سرعان ما تم تسجيل اختلالات اقتصادية تزامنت مع أزمة انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية سنة 1986، أدت بالحكومة لاتخاذ قرار القيام

¹ عضو بمخبر بحث "دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة- برج بوعريرج"، loubna.nacer@univ-bba.dz

بإصلاحات اقتصادية، فعمدت إلى وضع برامج تنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة تنمية والنمو الاقتصادي من خلال تفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية خارج قطاع المحروقات كالفلاحة، والسياحة، والصناعة.

يُعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية، فهو مفتاح نمو وتنوع كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لدوره الكبير في رفع مستوى الإنتاج، وتوليد الدخل، وتوفير فرص العمل، وتحفيز الادخار والاستثمار. والحكومة الجزائرية بدورها اهتمت بالاستثمار في القطاع الصناعي من خلال تحديد إستراتيجيات وسياسات صناعية، يُساهم تنفيذها بشكل جيّد في السير قُدما بالتنمية الصناعية لتحقيق مُعدّل النمو المطلوب. وفي هذا السياق، تتضح إشكاليتنا من خلال السؤال الآتي:

ماهي المراحل التي مرّ بها القطاع الصناعي بالجزائر وسبل تطويره؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث، تم تقسيمها إلى الفرضيات الآتية:

1. مرّ القطاع الصناعي الجزائري بمراحل متواصلة ومتكاملة ومتناسقة أدّت إلى تنوّعه وتطوره ووصول منتجاته إلى الأسواق الدولية؛
2. ساهم القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وتطوير معدلات النمو الاقتصادي واستمراره منذ الاستقلال.

أهداف البحث:

- نهدف من خلال هذا البحث إلى تحديد المراحل التي مرّ بها القطاع الصناعي في الجزائر منذ الاستقلال، في ظل ما تعيشه الجزائر من تبعية اقتصادية لمصدر وحيد تتحكم به الأسواق الدولية؛ أين أضحي الوصول إلى سبيل للنهوض بالتنمية الاقتصادية أمرا في غاية الأهمية؛ وذلك من خلال عرض وتحليل أهم الأحداث التي رافقت تجربة التصنيع الجزائرية والخطط الصناعية التي هدفت بها الدولة لترقية القطاع والخروج من مصاف الدول المتخلفة، باعتبار الدول المتقدمة دولا صناعية.
2. المراحل التي مرّ بها القطاع الصناعي بالجزائر:

اتجهت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال سنة 1962 إلى التصنيع على أنه السبيل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، فقد عرف القطاع الصناعي تحولات عدة تُلخصها في مراحل مُقسّمة على عشرين متتالية على النحو الآتي:

1.2. المرحلة الأولى: الهشاشة والتبعية للخارج

دامت هذه المرحلة خلال سنوات الستينيات من القرن الماضي، أين ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي بعد استقلالها كثيرا من معالم التخلف في الاقتصاد بصفة عامة كسيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الذي يُوضّح عدم التوازن والتكامل بين القطاعات الاقتصادية؛ والقطاع الصناعي بصفة خاصة كاحتكار الإنتاج على البترول والنبذ بمُعدّل 80% من مجموع الصادرات الجزائرية. (تومي، 2011، صفحة 7)

ففرنسا منذ سنوات الاحتلال لم تسمح بقيام صناعة وطنية متطورة، بل عملت على إبقاء الصناعة في الجزائر مصدرا للمواد الخام لتلبية احتياجاتها واحتياجات الدول المتقدمة، حيث اهتمت بالمناجم واستخراج الموارد الجوفية، وبعض النشاطات الصناعية الضرورية لعملهم كتوليد الطاقة و تحويل المنتجات الزراعية (معامل إنتاج الخمر) وبعض المصانع لمواد البناء.

يُعتبر مؤشر الاستثمار أفضل دليل على ريادة المحروقات في الاقتصاد الجزائري آنذاك؛ إذ مثّل الاستثمار الإجمالي خلال الخطة التنموية 1967-1969 ما حجه 5.164 مليون دج، استحوذ فيها الاستثمار في قطاع البترول على 2.307 مليون دج، (هني، صفحة 53) وبالتالي فما يقرب من نصف الاستثمار العمومي كان يُخصّص للمحروقات، في الوقت الذي كان من المفروض الاهتمام بقطاعات ذات أهمية كبيرة وتُعاني من نقص الاستثمار كقطاع إنتاج التغذية.

2.2. المرحلة الثانية: التصنيع الثقيل والصناعات المصنعة

قررت الحكومة الجزائرية انتهاج إستراتيجية الصناعات المصنعة في سنوات السبعينيات من القرن الماضي، للاقتصادي الفرنسي دوبرنيس Gérard Destanne de Bernis؛ حيث رأت في مضمون هذه الإستراتيجية النموذج الأمثل لقيام تنمية صناعية متكاملة في الجزائر بعد الاستقلال؛ إذ ركّزت هذه النظرية على الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة، والتي من شأنها تحقيق معدل نمو اقتصادي في القطاعين الصناعي والزراعي معا. (Gérard, 1971, p. 544) أي أن كل صناعة قادرة على توليد صناعة أخرى أو تسهم في بناء صناعة جديدة أو عدة صناعات، وعليه تُعتبر صناعة مُصنّعة وتُمارس وفق اتجاهين: إلى الأمام والخلف أو في الاتجاهين معا. فمثلا الصناعات الاستهلاكية تتميز بروابط خلفية مرتفعة، في حين تتميز الصناعات الإستراتيجية بروابط أمامية مرتفعة، أما الصناعات الميكانيكية فتتميز بروابط خلفية وأمامية مرتفعة. (فكرون، 2004/2005، صفحة 186) إذ قام الاقتصادي دوبرنيس بترتيب الصناعات حسب درجة تأثيرها وقوة ترابطها الأمامية والخلفية، بحيث تكوّن بين مختلف القطاعات علاقات تبادلية ومتكاملة، وقد وضع صناعة الحديد والصلب في المقدمة، ثم الصناعات الميكانيكية وصناعة الطاقة والصناعة الإلكترونية.

إن الهدف من إستراتيجية الصناعة الثقيلة هو إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بُغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، وذلك في ظل مخططين رباعيين هدفا لبناء الاقتصاد الوطني. فكان الهدف المرجو من المخطط الرباعي الأول 1970-1973 هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد؛ إلا أن هيكله القيمة المضافة الصناعية خلال هذه الفترة كانت كما يوضحها الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): هيكله القيمة المضافة الصناعية سنوات السبعينيات (%)

السنة	1970	1974	1977	1978
-------	------	------	------	------

73	73	76,5	80	الصناعات الاستخراجية
12	11,5	8,5	7,5	الصناعات القاعدية
15	15,5	15	12,5	الصناعات الاستهلاكية
100	100	100	100	المجموع

المصدر: (Hamid A.Temmar), « l'économie de l'Algérie : les stratégies de développement », tome1, office des publications universitaires, 2015, p50

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أعلاه هيمنة الصناعات الاستخراجية على القيمة المضافة الصناعية، رغم جهود الدولة لإنشاء قاعدة صناعية وطنية تُقلّل من سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري؛ إلا أن الملاحظ أيضا من الجدول رقم (01) أنه لغاية 1974، ساهمت الصناعات الاستهلاكية في هيكل الصناعة بالجزائر؛ ولكن سرعان ما أخذت في الانخفاض.

إن المتتبع لهذه الفترة يجد بأن تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة بعد الاستقلال بفترة وجيزة، يُعتبر خطأ ارتكبه السلطات الجزائرية، وذلك لاستهدافها تنمية صناعية تتطلب يد عاملة مؤهلة، ورؤوس أموال كبيرة، وسوق محلية واسعة.

3.2. المرحلة الثالثة: الأزمة البترولية والإصلاح الهيكلي

بدأت أولى ملامح الإصلاح الاقتصادي في الجزائر سنة 1980؛ إذ قرر المسؤولون بعد تقييمهم لمرحلة الستينيات والسبعينيات إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق سياسة تنموية جديدة؛ أسلوبها التخطيط ووسائلها تتمثل في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، وذلك في إطار زمني لمخطط خماسي يمتد من بداية 1980 إلى نهاية 1984. (تومي، 2011، صفحة 20) هدف هذا المخطط إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية التي تم تسجيلها والمتمثلة في عدم التكامل بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرة القطاع الصناعي على تلبية حاجيات المجتمع الأساسية والمتزايدة ولاسيما الاستهلاكية منها. ويعود السبب في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية أيضا إلى مركزية هذه المؤسسات وتوسع مجال نشاطها وكبر حجمها؛ فقامت الدولة بإعادة الهيكلة من أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية. وعلى هذا الأساس فقد انتقل عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة مع نهاية 1982، (تومي، 2011، صفحة 29) ولم تتوقف إعادة الهيكلة عند هذا الحد.

إن الأمر الذي ساعد على الإسراع في تنفيذ إعادة الهيكلة العضوية والإفراط في ذلك، هو انتعاش أسعار البترول التي شهدتها بداية الثمانينيات، إلى غاية سنة 1986 التي عايشَت سقوطا حراً في أسعار الطاقة في السوق العالمي، وذلك في ظل تبني الدولة لمخطط خماسي ثانٍ 1985-1989. الأمر الذي قلب الموازين وأكّد على أن الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ريعي، لاعتماده بشكل كبير على مصدر مالي واحد؛ ما يجعله ضعيفا على مجابهة أي مخاطر اقتصادية؛ فأى صدمة لهذا المصدر تشكل صدمة للاقتصاد الوطني ككل.

سجّلت نتائج المخططين الخماسيين المذكورين خلال سنوات الثمانينيات تراجعاً في الاهتمام بالقطاع الصناعي، وهذا ما يُلاحظ في الجدول رقم (02) المتضمن للتوزيع النسبي لحجم الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1967-1989).

الجدول رقم (02): التوزيع النسبي لحجم الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي (1967-1989)

المخطط الثلاثي الأول (67-69)	المخطط الرابعي الأول (70-73)	المخطط الرابعي الثاني (74-77)	المخطط الخامسي الأول (80-84)	المخطط الخامسي الثاني (85-89)	البيان
53,2	44,9	46,8	40,8	84,22	قطاع المحروقات
29,4	42,2	37,6	29,6	24,2	قطاع الصناعات الثقيلة
17,4	12,9	15,6	29,3	52,96	قطاع الصناعات الخفيفة

المصدر: (جليل نور الدين وبوعافية رشيد)، "الاقتصاد الجزائري: 50 سنة من الاستقلال"، ط1، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الجزائر، 2012، ص159.

يعود السبب في تراجع الاهتمام بالقطاع الصناعي إلى سعي الدولة إلى التقليل من اللاتوازنات المسجلة في المراحل السابقة، وذلك من خلال الاهتمام بإنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لم تُعطَ لها الأولوية في المخططات السابقة، مثل الصناعات الخفيفة التي انتقلت من 12,9% في المخطط الرابعي الأول إلى تقريباً 53% في المخطط الخامس الثاني، وقطاع الخدمات، وقطاع السكن؛ إضافة إلى توسيع شبكة الهياكل القاعدية مثل بناء السدود وتطوير خطوط السكك الحديدية. كما أنه كان للأزمة النفطية سنة 1986 وقعا سلبيا على الاقتصاد الجزائري، مُخلّفة ثقل خدمات ديون خارجية على الاقتصاد الجزائري والذي أثر بدوره سلباً على مؤشرات النمو الاقتصادي كما يُوضح الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): مؤشرات النمو وثقل المديونية

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم %	5,4	1,3	-0,8	-2	3,4
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)	5,17	-15	0,3	-10,9	-11,8
الديون الخارجية (مليار دولار)	17,5	21	24,7	25,1	25,8
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)	4,79	5,13	5,28	6,55	7,01

المصدر: عبد الرحمن تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2011، ص49.

4.2. المرحلة الرابعة: البحث عن الاستقرار والتصحيح الهيكلي

عرفت سنوات التسعينيات من القرن الماضي عدم استقرار سياسي واقتصادي، تمثل في انعدام الأمن الخارجي، زيادة حادة في الديون، وعجز في ميزان رأس المال... ما دفع بالجزائر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي لمساعدتها ماليا وتعديل ديونها. اشترط هذا الأخير مجموعة من الشروط من بينها خوصصة المؤسسات الاقتصادية بهدف إعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة دوره في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية وإزالة ظاهرة احتكار المؤسسات العمومية؛ لكن ما حدث كان العكس، فقد أدى هذا إلى وجود مؤسسات وصناعات صغيرة لا تقوى على تنويع صادراتها ولا منافسة المؤسسات الأجنبية. والجدول رقم (04) يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): قيم مؤشر هرفندال-هيرشمان (1995-2000)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة المؤشر	0,523	0,459	0,510	0,521	0,511	0,515

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات موقع الاونكتاد

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

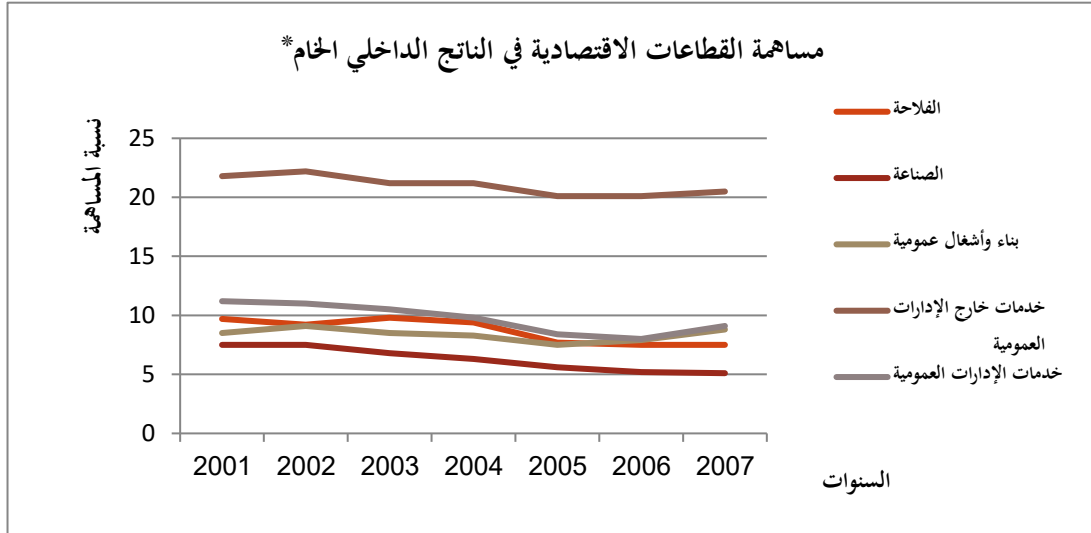
يقيس مؤشر هرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirschmann) درجة تركّز منتجات البلد؛ حيث كلما اقتربت قيمته من 1 دلّ على أن الصادرات أو الواردات في هذا البلد، تتركز بدرجة كبيرة على عدد قليل من المنتجات، عكس قرب قيمة المؤشر من 0 الذي يُشير إلى أن هناك توزيعا متساوٍ للحصص بين المنتجات. (UNCTAD) إذ نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن قيم مؤشر هرفندال في الجزائر في حدود 0,51 طول الفترة 1995-2000 ما يؤكد أن صادرات البلد تتركّز في عدد قليل من المنتجات، وبالتالي ليس هناك تنويع اقتصادي في الإنتاج وهذا راجع لعدم قدرة المؤسسات الجزائرية على تنويع إنتاجها، وبالتالي ضعف تصدير منتجاتها ومنافسة المؤسسات الأجنبية.

تضررت الصناعة بشكل خاص من التحول من سياسة التوجيه إلى سياسة الانفتاح؛ من اقتصاد يقوم على نظام اشتراكي إلى اقتصاد مناقض تماما يُطلق عليه الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق. فمن المعترف به أن للصناعة مكانة وأهمية إستراتيجية في بناء السوق الداخلية وقدرة الاقتصاد على المنافسة، وهو الأمر الذي سيؤثر بشكل كبير في طرق اندماجها في العولمة. ففي الوقت الذي تمكنت فيه جميع الدول الكبيرة الناشئة من إعادة ترتيب اقتصادها بشكل إيجابي وبفضل أدائها الصناعي الذي نتج عن الاختيار الصائب للفروع والقطاعات الصناعية وسياسات تحفيزية داعمة للقطاع الصناعي، انتظرت الجزائر لغاية العشرية التالية لتحديد إستراتيجية صناعية ملائمة.

5.2. المرحلة الخامسة: إستراتيجية الصناعات الجديدة

مع بداية الألفية الجديدة، استمرّ ضعف القطاع الصناعي في خلق الثروة بالبلد؛ حيث يوضح الشكل رقم (01) ذلك:

الشكل رقم (01): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام.*



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الأعداد 05 و09، المنشورة في (ديسمبر 2008 و2009)، ص26.

* الناتج الداخلي الخام المقصود هو الناتج خارج قطاع المحروقات وحقوق ورسوم على الواردات

نلاحظ من خلال التمثيل البياني لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، أن هيكل إجمالي الناتج الداخلي الخام يتميز بمساهمة قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية وخدمات الإدارات العمومية بنسبة كبيرة، مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة التي احتلت مركزا متوسطا وتتأوت بين ارتفاع وانخفاض طيلة الفترة 2001-2007، في حين أخذت الصناعة في الانخفاض المستمر مُحْتَلَة بذلك المركز الأخير بين القطاعات الاقتصادية في خلق الثروة بالبلد؛ هذا ما يُفسّر عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على المنافسة. وبالتالي يتوجب وضع مشروع تنمية صناعية معقدا ومتنوعا وإستراتيجية صناعية تكون بالضرورة مرنة ومتوافقة مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، ومنظمة حول أهداف متوسطة وطويلة الأجل، وتستند إلى معرفة كاملة بالفروع وقدرتها الصناعية الفعلية، والمزايا المرتبطة بترقيتها والوظائف المتوقعة من تطوير وتنفيذ السياسات والأدوات التي تمكن المؤسسة من زيادة إنتاجيتها لدعم النمو المستدام للاقتصاد الوطني. (ministère de l'industrie)

وفي هذا السياق، تم انعقاد جلسات وطنية سنة 2007، حُدِّث فيها توجهات مهمة، تمثلت على صعيد القطاع الصناعي في تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية، وذلك بتحديد مبادئ إستراتيجية صناعية وتشكيل سياسات صناعية؛ إذ تعهّدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار على تنفيذها، وتتمثل محاور هذه الإستراتيجية في: (ministère de l'industrie , pp. 14-45)

1.5.2. الانتشار الصناعي:

يتمثل الانتشار الصناعي في كل من الانتشار القطاعي والمكاني للصناعة، والذي يهدف إلى إجراء تحويلات صناعية وتأمين الموارد الأولية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة لتكثيف النسيج الصناعي، من خلال

الاهتمام بالقطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ومن جهة أخرى، استغلال الحيز المكاني بتطوير وتنمية المناطق الصناعية القريبة من هياكل البحث والتدريب؛

2.5.2. سياسات التنمية الصناعية:

تُغطّي سياسات التنمية الصناعية أربع مجالات كبيرة نذكرها:

- أ. إعادة تأهيل المؤسسات: تقوم على الجمع بين عوامل العولمة (مادية وغير مادية وبيئية) بُغية تمكين المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة في اقتصاد متزايد الانفتاح؛
- ب. تنمية الموارد البشرية: بحكم الطلب الكبير على الموارد البشرية، تم تحديد أربع استراتيجيات تساعد في زيادة مهارات ومؤهلات العاملين. تتمثل هذه الاستراتيجيات في تنويع قنوات التدريب، استحداث نظام جديد للحوافز والإعانات العامة لتوفير التدريب، الحد من عدم تطابق المؤهلات وأخيرا التثمين المهني والاجتماعي؛
- ج. سياسات دعم الابتكار: بعد أن كان هناك خلط بين نقل التكنولوجيا والاعتماد التكنولوجي، قررت الحكومة تطوير وإنشاء نظام وطني للابتكار (SNI) يهدف إلى الوصول تدريجيا لإنتاج تقني جديد للرفع من معدل النمو بالبلد؛
- د. سياسات تكامل وملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تقوم هذه السياسات على إعطاء الأولوية للجهات الفاعلة الاقتصادية والمؤسسات الإدارية، فتأثيرات التغيرات في البيئة المؤسسية وتحديث الإدارة من شأنه أن يضع مؤسساتنا في وضع ملائم يُمكنها من اغتنام الفرص التنموية التي تُوفّرها السوق العالمية. وبذلك ستكون ديناميكية ملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءا من الإستراتيجية الصناعية والتي ستؤدي إلى تكامل قادر على غرس ديناميكية نمو جديدة، ستشجع المؤسسة على إعادة التفكير في استراتيجياتها وإعادة توزيع أنشطتها بشكل مختلف؛

3.5.2. السياسات الاقتصادية الكلية والتحول الهيكلي:

يتطلب التنفيذ الفعّال للإستراتيجية الصناعية بيئة اقتصادية مزدهرة، والتي تُشكّل شرطا لن تتجح دونه سياسات الترقية والتطوير الصناعي؛ إذ قام اقتصاديون بتحليل الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000، وتوصلوا إلى أن عدم كفاءة النظام الاقتصادي الجزائري يرجع إلى ضعف السوق المالية وسوق الأراضي الاقتصادية وسوق السلع والخدمات، فتم إقرار إصلاحات على هذه المستويات الثلاث؛

4.5.2. سياسات المرافقة المؤسسية:

تُعتبر مؤسسات المتابعة أساسية لنجاح الإستراتيجية الصناعية الجديدة، فالحاجة لمؤسسات ذات كفاءة تتجلى في عدّة مجالات (منها إجراءات وضع السياسات العامة، تحسين مناخ الأعمال، تنظيم الأسواق المختلفة للسلع والخدمات...)، وعلى هذا تم تحديد سياسات لتحسين النظام المؤسسي الحالي الذي يُثبت كفاءته الكاملة في تنفيذ السياسات الاقتصادية؛ حيث تتمثل هذه السياسات في:

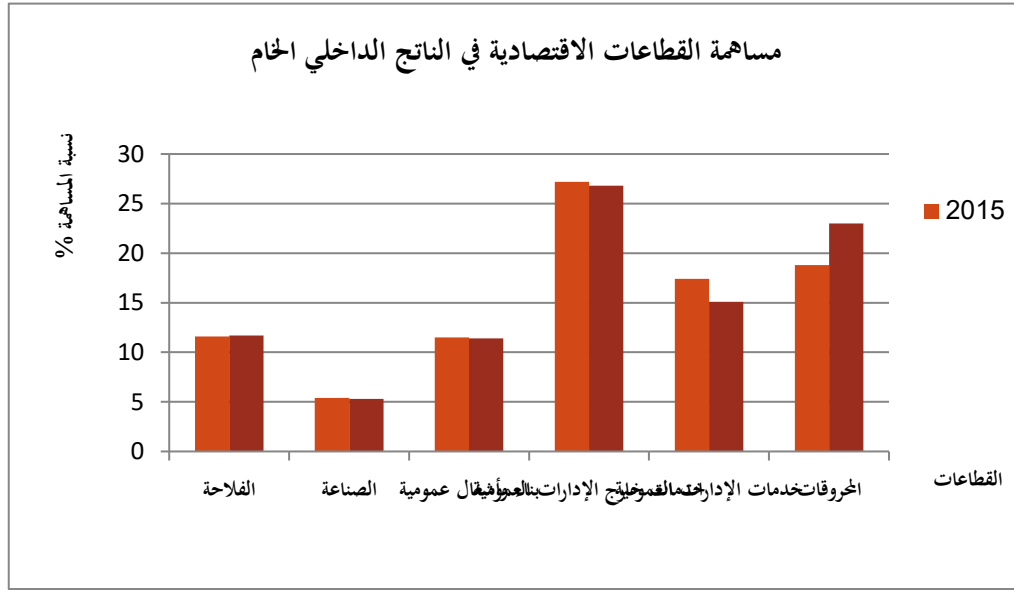
- __ الارتقاء بالإدارات الاقتصادية للمؤسسات العامة؛
- __ إصلاح النظام القضائي؛
- __ تنظيم التشاور بين أصحاب المصلحة.

فبعد أن تم تصميم إستراتيجية صناعية مضبوطة ومُحكمة، بشّر مهندسوها يومها بعهد جديد للجزائر عنوانه النهوض الاقتصادي الشامل لأن ما جاءت به الإستراتيجية كفيل ببناء قدرة إنتاجية ذاتية تلغي تماما اعتماد الجزائر على الخارج في تلبية حاجيات المجتمع، إلا أنه لم يتم الإفراج عنها من طرف الحكومة لحد الآن! (مصيطفى، 2012، صفحة 10)

6.2. المرحلة السادسة: برنامج النمو الجديد

خلال العشرية الثانية من الألفية الجديدة، أشار منتدى رؤساء المؤسسات سنة 2015 إلى أن الصناعة المحلية لا تزال بطيئة في المساهمة في النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل الدائمة التي يحتاجها البلد؛ حيث تتطلب هذه الأهداف التي يتوجب تحقيقها سياسة صارمة لتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية والقدرة التنافسية للمؤسسات بالإضافة إلى التغيير العميق لمناخ الأعمال على النحو الموصى به من قبل الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو المبرم سنة 2014 بين الدولة والشركاء الاجتماعيين. (FCE, 2015, p. 30) وبالنظر لأهمية البترول بالنسبة للاقتصاد الجزائري وكذا بالنظر للتذبذبات التي طالته مؤخرا، أعلنت وزارة المالية اتباع سياسة جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني في إطار ما أسمته "نموذج النمو الجديد" المعلن عنه في جويلية 2016. إذ تناول نموذج النمو الجديد لسنة 2016 بُعدين؛ أحدهما يتعلق بموازنة الدولة، والآخر يتعلق بالتنويع الاقتصادي. ومن بين الأهداف التي جاء لتحقيقها جانب التنويع الاقتصادي، التحسين من مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6,5% سنويا خلال الفترة 2020-2030، والتي ستصل إليها الدولة باتباع مراحل تتمثل أولاها في الإقلاع خلال الفترة 2016-2019 والتي ستميز بتغيير حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة نحو المستوى المستهدف. (Ministère des Finances, 2016, p. 11) يُوضّح لنا الشكل رقم (02) مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2015 وسنة 2018 لمعرفة مدى تقدّم الحكومة في التنفيذ.

الشكل رقم (02): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام 2015، 2018.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (إحصائيات النشرة الثلاثية) لبنك الجزائر، العدد 41 و42، المنشورة في مارس وجوان 2018، ص26.

*الإحصائيات المأخوذة سنة 2018 هي إحصائيات مؤقتة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) تقارب نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام لسنتي 2015 و2018؛ حيث مثل القطاع الصناعي أضعف القطاعات الاقتصادية في خلق الثروة في البلد في الوقت الذي عمدت فيه الجزائر لتبني نموذج اقتصادي جديد يهدف إلى الانتقال من نظام الربيع إلى نظام اقتصادي منتج وقوي بمؤسساته الصناعية واكتفائه الذاتي؛ إلا أننا نلاحظ في الوقت نفسه ارتفاع نسب مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام بنسبة كبيرة وملحوظة مقارنة بنسب التغير لباقي القطاعات الاقتصادية، ما يدل على أن الدولة تسير عكس ما تمّ تحديده من أهداف والذي تمثل أبرزها في الحدّ من تبعية الاقتصاد الجزائري لمداخل المحروقات.

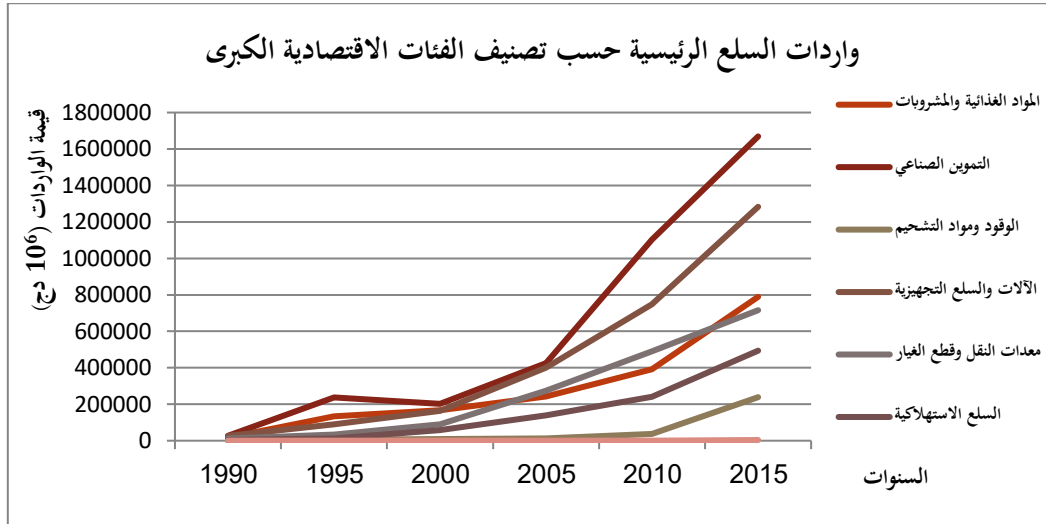
3. سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر:

تمتلك الجزائر نسيجاً صناعياً واعداء، تحاول من خلاله استجماع كل إمكانياتها المادية والمالية والبشرية والقانونية لإعادة تأهيله ليسيّر الحركية التكنولوجية المتسارعة محلياً وإقليمياً ودولياً. وكاستجابة لهذه الحركية وبهدف تحقيق تنويع اقتصادي يرتكز على الصناعة، يتوجب القيام بـ:

1.3. تطوير قدرات العنصر البشري للحاق بالدول المتقدمة: تأخذ الموارد البشرية دورها كأحد أسس ومحركات الاقتصاد الوطني والصناعة الوطنية، وبالتالي يتوجب الاهتمام بالعنصر البشري وإعداده الإعداد الصحيح من خلال زيادة التدريب المتخصص في القطاعات الصناعية الحيوية ذات التأثير الفاعل على الاقتصاد الوطني؛ إذ يسهم الاستثمار في العنصر البشري في تطوير التقنية ومن ثمّ الرفع من مستويات المنتجات الوطنية وتحسين قدرتها التنافسية ومنه اقتحام الأسواق العالمية.

2.3. تنمية المناولة الصناعية الوطنية: أصبحت المناولة الصناعية تُشكل أبرز الإستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية لقدرتها على تنظيم النشاط والحد من النفقات وزيادة الكفاءة ورفع

القدرة التنافسية. وبالتالي للقيام بعملية الإنتاج على أكمل وجه، يتوجب الاعتماد على المناولة الصناعية من خلال تزويد الآلة الإنتاجية بقطع الغيار أو المنتجات نصف المصنعة، بدل اعتماد المستثمرين على الواردات، حيث يوضح الشكل رقم (03) الواردات حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى: الشكل رقم (03): واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى (1990-2015).



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، فصل التجارة الخارجية، نتائج 1962-2012، نتائج 2013-2015، ص3-5، ص59.

من خلال الشكل البياني لواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى والذي ينقسم إلى مواد غذائية ومشروبات، تموين صناعي، وقود ومواد تشحيم، آلات وسلع تجهيزية، ومعدات النقل وقطع الغيار، والسلع الاستهلاكية، وسلع غير مذكورة في مكان آخر؛ نلاحظ ارتفاع متواصل للمنتجات المستوردة منذ سنة 1990 إلى غاية 2015؛ إذ يبرز منحنى التموين الصناعي أعلى المنحنيات ممثلاً بذلك أكبر قيمة واردات، وقد بلغت سنة 2015 القيمة 1669026,5 مليون دج بعد أن كانت قيمته 26867 مليون دج سنة 1990. ويعود الارتفاع المستمر في قيمة الواردات إلى تحرير التجارة الخارجية بداية التسعينيات؛ العملية التي أغرقت السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية. فنظراً لعدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة، ارتفع الطلب على المنتجات الأجنبية وخاصة من طرف المؤسسات الإنتاجية المحلية لتوفير ما يلزمها من منتجات نصف مصنعة، وذلك للمضي قدماً في إكمال العمليات الإنتاجية والتي تتمثل حقيقة في عمليات تركيب وتعليب بدل عمليات إنتاجية تحويلية.

3.3. تنوع مصادر التمويل بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر: باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل خارجي، من خلال خلق بيئة مُحفزة له وخاصة تعديل قوانين الاستثمار من أجل تحقيق الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، وذلك لما للانفتاح الواعي والمرن على الاستثمار الأجنبي المباشر من أثر إيجابي في القطاع الإنتاجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة المتطورة وتشغيل خطوط إنتاج جديدة وبالتالي تحقيق تنوعاً صناعياً.

وكمثال عن ذلك التجربة الماليزية التي نجحت في تنويع النشاط الاقتصادي بتوفير بيئة العمل المناسبة لجذب الاستثمارات إلى البلد من خلال البنى التحتية وقوانين عمل المؤسسات داخل ماليزيا، ومن خلال حوافز الاستثمار؛ إذ أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دفع الأداء الاقتصادي وخاصة الصناعي. (دراج، 2015، صفحة 1371)

4.3. تحديد الصناعات ذات القيمة المضافة العالية: يُقصد بها الأنشطة الصناعية التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المتطور والتي تخدم المواد الأولية المحلية؛ وذلك من خلال تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها بكفاءة. حتى ولو كانت صناعات غائبة على المستوى المحلي فلا بد من إضافتها لقائمة الأنشطة التي تسهم في التجارة الخارجية وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

5.3. تخطيط إستراتيجية صناعية ملائمة: تشترط التنمية الصناعية إعدادا جيدا للمشاريع الصناعية ومتابعة تنفيذها بشكل جدي، وبالتالي ينبغي اعتماد أسلوب التخطيط الصناعي عن طريق صياغة خطة صناعية طويلة المدى وملائمة ومتوافقة مع الأوضاع الاقتصادية السائدة؛ حيث تعمل هذه الخطة على تحقيق هدف الدولة والمتمثل من جهة في إنشاء قاعدة صناعية تلبي حاجيات المجتمع ومن ثمّ التقليل من الاعتماد على الاستيراد لتغطية حاجيات السكان والجهاز الإنتاجي من مختلف السلع والخدمات؛ ومن جهة أخرى، بناء صناعات تحويلية رائدة تنافس بها المؤسسات الأجنبية في الأسواق الدولية.

6.3. تفعيل دور الهيئات المتخصصة في محاربة الفساد: تتمثل أهم أهداف الحوكمة الاقتصادية في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحسين أداء المؤسسات الصناعية وزيادة ثقة المستثمرين الصناعيين المحليين والأجانب؛ والتي يُعد تحقيقها عاملا جاذبا للاستثمارات إضافة إلى تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو ما يحتاجه القطاع الصناعي في ظل البحث عن بديل لقطاع المحروقات وذلك من خلال ترسيخ الشفافية وترشيد ممارسات الأعوان الاقتصاديين.

4. خاتمة:

يُعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية الذي عملت الجزائر على تنميته عن طريق خلق قاعدة صناعية تركز عليها إستراتيجية التنمية، وذلك من خلال إعداد خطط صناعية متتالية هدفت من جهة إلى إنشاء قاعدة صناعية تلبي حاجيات المجتمع، ومن جهة أخرى بناء صناعات تحويلية رائدة تدخل بها الأسواق الدولية وتنافس بها المؤسسات الأجنبية. لكن بتتبع المراحل التي مرّ بها القطاع الصناعي الجزائري طيلة الفترة (1962-2018) نجد بأنه لم يستطع تحقيق ذلك وبقيت الدولة تعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات، هذا ما ينفي الفرضية الأولى؛ فالقطاع الصناعي لم يستطع حتى تحقيق اكتفاء ذاتي وتلبية متطلبات السكان المحليين حتى يعمل على إيصال منتجاته للأسواق الدولية، ويعود السبب في ذلك لعدم وجود خطط صناعية دقيقة ومتكاملة ومتوافقة مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد. وكذلك الأمر بالنسبة للفرضية الثانية؛ ننفي الفرضية وبذلك ننفي مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق تنمية اقتصادية بالجزائر منذ الاستقلال، فمساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام مثّلت أضعف مساهمة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية.

نتائج البحث:

إن المنتبج للمراحل التي مرّ بها القطاع الصناعي الجزائري يستنتج:

- ✓ وجود إستراتيجيات صناعية متتالية (رغم وجود ثغرات) إلا أنها لم تكن متكاملة؛ فما تأتي به الإستراتيجية من محاور وأهداف غير مُكَمَّل لما جاءت به الإستراتيجية التي سبقتها؛
- ✓ الإستراتيجيات الصناعية التي تمت صياغتها لا تتلاءم مع الوضع الاقتصادي الراهن للجزائر؛
- ✓ تمت صياغة إستراتيجية صناعية "إستراتيجية الصناعات الجديدة" بطريقة دقيقة تتوافق مع الوضع الاقتصادي للبلد، وخاصة الوضع المالي الجيد في تلك الفترة ولكن لم يتم تنفيذها لأسباب لم يتم الإفصاح عنها؛
- ✓ عدم اعتماد الدولة على أسلوب التخطيط، ويتجلى ذلك في غياب هيئات متخصصة في التخطيط والتنفيذ والمراقبة.

وبالتالي نقترح العمل على التركيز على الاستثمار في القطاع الصناعي باعتباره الركيزة الأساسية لتنمية الناتج المحلي الإجمالي من خلال:

- البحث عن حلول جذرية عن طريق استثمارات صناعية واعدة تُخلّص الجزائر من تبعيتها للمحروقات؛ بدل اعتماد حلول سطحية ومؤقتة للأزمات الاقتصادية الناتجة عن المصدر التمويلي الأساسي المرتبط بالأسواق الدولية؛
- صياغة إستراتيجيات صناعية طويلة المدى والسعي لتنفيذها بطريقة جدية؛ بدل التفكير في تنويع الاقتصاد بالتركيز على الصناعة فقط عند استشعار خطر الاعتماد على المحروقات كمورد مالي أساسي عند انهيار أسعارها؛
- التدخل المباشر للدولة من خلال نظام تخطيط قادر على توجيه الأنشطة الصناعية الأساسية وتنفيذ ومراقبة العملية الاستثمارية؛
- تكثيف العرض في مجال التكوين المطابق لاحتياجات السوق مع تقديم مساعدات عمومية لهذه العروض بهدف التحكم في التكنولوجيا الحديثة ومواكبة تطوراتها؛
- ترقية المناولة الصناعية وإعادة بعث النسيج الصناعي من خلال خلق قيمة مضافة داخل البلد وتلبية الطلب المحلي وبالتالي تخفيض فاتورة الاستيراد.

5.المراجع:

1. FCE. (2015). pour l'émergence de l'économie algérienne.
2. Gérard, D. d. (1971). *industries industrialisantes et les options algériennes* (Vol. N47). Paris: revue tiers monde.
3. Hamid A.Temmar. (2015). *l'économie de l'Algérie: les stratégies de développement* (Vol. 1). office des publications universitaires.
4. ministère de l'industrie. (s.d.). Consulté le 11 21, 2018, sur <http://www.mdipi.gov.dz/?Necessite-d-une-strategie>
5. ministère de l'industrie . *stratégies et politiques de relance et de développement industriels*. synthèse.
6. Ministère des Finances. (2016). le nouveau modèle de croissance. *synthèse* .
7. UNCTAD. (s.d.). Consulté le 11 27, 2018, sur <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx>
8. (2018). *إحصائيات النشرة الثلاثية*. العدد 41 و 42. بنك الجزائر.
9. أحمد هني. (دون سنة نشر). *اقتصاد الجزائر المستقلة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. السعيد فكرون. (2005/2004). *إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية -حالة الجزائر-* دراسة نظرية. أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية . كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- جامعة منتوري، قسنطينة- الجزائر.
11. بشير مصيطفى. (2012). *الإصلاحات الاقتصادية التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري* (المجلد الطبعة الأولى). الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.
12. جليل نور الدين وبوعافية رشيد. (2012). *الاقتصاد الجزائري: 50 سنة من الاستقلال*. الجزائر: منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر.
13. عبد الرحمن تومي. (2011). *الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر.
14. علي أحمد دراج. (2015). *التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها*. مجلة جامعة بابل ، المجلد 23 (العدد 3).